التحديث و انعكاساته على نسق القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري

أ / تريكي حسان
كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية
جامعــة عنابة

الملخص :

شهد المجتمع الجزائري بعد الاستقلال تحولات عميقة على إثر عملية تحديث واسعة النطاق. فأمام إتساع نطاق هذه التحولات الاجتماعية أصبح بإمكاننا التحدث عن مجتمع جديد.

في هذا المقال نهتم بدراسة وتحليل عملية التحديث في المجتمع الجزائري وكذا التعرف على مختلف التحولات البنيوية والتغيرات الثقافية المصاحبة له.وإبراز التغيرات التي طرأت على نسق القيم في المجتمع الجزائري بعد الاستقلال.

Résumé:

Après l'indépendance la société algérienne a subi de profondes mutations sous l'effet d'un processus de modernisation à grande échelle. L'ampleur des transformations sociales autorisent à parler d'une société nouvelle.

Dans cet article, on s'intéresse à l'analyse du processus de modernisation dans la société algérienne et l'identification des mutations structurelles et des changements culturels accompagnants ce mouvement. Nous nous essayerons aussi à travers cet article de relever les changements qui ont eu lieu dans le système de valeurs de la société Algérienne après l'indépendance.

مقدمـــة

تعتبر عملية التحديث « Modernisation» إحدى العمليات النوعية للتغير الاجتماعي السائد حاليا في العالم المعاصر. والجزائر مثلها مثل الدول النامية حديثة الاستقلال، عرفت عمليات تحديث واسعة النطاق مست مختلف نواحي الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والثقافية.

وقد كان لموجة التحديث التي عرفها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال أثر كبير في إحداث تغيرات بنيوية عميقة، ويتجلى لنا ذلك بوضوح عند مقارنة النظام الاجتماعي التقليدي الذي كان سائدا عشية الاستقلال بالنظام الاجتماعي الحالي. وعليه فان معرفة القوى الفاعلة في عملية التحديث وتسليط الضوء على التحولات البنيوية والتغيرات في الأنماط الثقافية التي أحدثتها أمر في غاية الأهمية، ومن اجل الوصول إلى ذلك يجدر بنا أولا تحديد مفهوم التحديث ثم استعراض مظاهره لفهم دلالاته ومراميه ورصد مختلف تجلياته في المجتمع.

أولا : مفهوم التحديث:

لقد جاءت معظم التعريفات التي تناولت مفهوم التحديث متماشية مع التصور الثنائي للمجتمعات، الذي يميز بين المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث. ويرى دانيال ليرنر Daniel Lerner أن التحديث هو عملية تغير اجتماعي تكتسب بمقتضاها المجتمعات الأقل تطورا الخصائص العامة للمجتمعات الأكثر تقدما. ويتم تفعيل هذه العملية عن طريق الاتصال الدولي (1).

أما فتحي التريكي فقد عرف التحديث بأنه:«مجموعة العمليات التراكمية، التي توجه المجتمع نحو المزيد من الإنماء والتطور والتقدم، ويكون ذلك اقتصاديا بتعبئة الموارد والثروات، وتطوير قوى الإنتاج، وسياسيا ببلورة دولة المؤسسات، القائمة على تحرير تقاليد الممارسات السياسية من أجل المشاركة في الحياة العامة، واجتماعيا بتأسيس القيم والقوانين والنواميس، وإبعادها عن المواقف العقائدية»(2).

كما تعني عملية التحديث تجاوز البنى الاجتماعية التقليدية والعلاقات البالية المرتبطة بها، ويمر ذلك بالضرورة من خلال تحرير الأفراد والجماعات من قيود القيم والمعايير

القديمة والتصورات الجامدة وفتح الطريق أمام حرية المبادرة والتعبير الحر والتفكير النقدي الجريء، والتخلص من التقاليد المتحجرة أو الخرافة والأساطير (3).

وإن كان التحديث يرتبط أكثر بمنظور اقتصادي - باعتباره يشكل الوجه الاقتصادي للحداثة «Modernité» - فان فهمه من وجهة نظر الباحثين السوسيولوجيين، يستوجب الإحاطة بجميع أبعاده الاقتصادية السياسية والثقافية التي يعرفها المجتمع ، من بروز ظواهر أهمها التحضر، التصنيع، البيروقراطية والحركية الاجتماعية وتبني مواقف وقيم حديثة، وبهذا أصبحت النظرية السوسيولوجية تتجاوز البعد الاقتصادي في تناولها للتحديث لتشمل مختلف الأبعاد و الجوانب المتصلة به(4).

يتضح لنا من خلال ما سبق أن التحديث يحمل في طياته مفاهيم وإتجاهات فكرية وثقافية وحضارية تدعو إلى التجديد والتغيير في مختلف ميادين الحياة. وعليه فإن التحديث من منظور قيمي، يتحقق من خلال انتقال القيم الثقافية الغربية إلى البلدان النامية، أي أن التحديث له مضامين إيديولوجية تكون في أغلب الأحيان خفية متسترة تحت أقنعة مختلفة.

ثانيا: الأنماط الأساسية للتحديث:

توجد ثلاثة أنماط أساسية للتحديث هي الاجتماعي والسياسي والاقتصادي:

1- التحديث الاجتماعي:

تتمثل أبرز مظاهر التحديث الاجتماعي فيما يلي:

- التحضر: تعتبر ظاهرة التحضر من أهم معالم التحديث في العصر الحالي، والتي بمقتضاها ينتقل عدد كبير من سكان الريف إلى المناطق الحضرية. ويترتب على ذلك تباين في مختلف مكونات البناء الاجتماعي وتغير في نمط العلاقات الاجتماعية والاتجاهات والقيم ومختلف وسائل الضبط الاجتماعي.

- التباين الاجتماعي: يذهب العلماء إلى أن نمو التباين والتخصص هو الجوهر الأساس لعملية التحديث الاجتماعي، فمن خلاله يتم التمييز بين النظم السياسية والاقتصادية والعسكرية والدينية والتعليمية والعائلية، وذلك بحكم تحديد وظائف كل من هذه النظم(5).

- الانتشار الواسع للتعليم، والسعي لتأسيس المجتمع المتعلم الذي تحكمه فيه النزعة العلمية وسيطرت النزعة العقلانية.

إضافة إلى ما تقدم يمكن أيضا تصور التحديث الاجتماعي من خلال المؤشرات التالية(6) :

- التغيرات في البناء الأسري وفي العلاقات الداخلية للأسرة النووية وارتباطاتها بالجماعات القرابية.
- التغير في المجتمع المحلي وبخاصة في مدى تكامله داخل المجتمع الأكبر.
- تقلص الاختلافات الديمغرافية والاقتصادية والثقافية بين الريف والحضر.

2- التحديث السياسي:

من مظاهر التحديث في المجال السياسي نجد:

- إتساع الممارسة الديمقراطية وتحرير إرادة الإنسان وإحترام كرامته وحقوقه.
- تنامي الوظائف العقلانية والمركزية للدولة الحديثة بما يحقق حماية القوانين، وضمان إتباعها من خلال بيروقراطيات عالية التنظيم تسعى لتضييق الفجوة بين الدولة ممثلة بالجهاز الحكومي والفرد داخل المجتمع (7).
- إرساء الشكل الحديث للدولة (دولة القانون ودولة المؤسسات).

وقد لخص لوسيان باي Lucien Pye مظاهر التحديث السياسي في (8):

- اتجاه عام نحو المساواة، مما يسمح بالمشاركة في صنع السياسة والمنافسة على المواقع المختلفة.
- قدرة النسق السياسي على صياغة السياسات المختلفة وتنفيذها.
- التنوع والتخصص في الوظائف السياسية.
- علمانية العملية السياسية، أي فصل السياسة عن الأهداف الدينية.

3- التحديث الاقتصادي:

يتجلى التحديث في المجال الاقتصادي في :

- التصنيع: يعتبر التصنيع أحد أبرز مظاهر التحديث، إذ يساهم بقدر كبير في تحديث المجتمع والانتقال به من الشكل التقليدي (المجتمع الزراعي) إلى الشكل الحديث، وذلك من خلال إحلال الطرق التقنية العصرية في الإنتاج والترويج والتوزيع.
- استخدام التكنولوجيا والتقنية العالية في جميع الأنشطة الاقتصادية: لقد أحدثت التكنولوجيا تغيير جذري في طريق حياة الأفراد وحققت لهم المزيد من الرفاهية

وحسنت مستوى معيشتهم. وقد ميز أوجبرن William Ogburn بين العناصر المادية للثقافة والعناصر المعنوية وهو يرى أن الثقافة المادية أو التكنولوجية هي السبب الأول في كل التغيرات الاجتماعية، على الرغم من اعترافه بالعوامل الأخرى وتفاعلها وتساندها(9).

- تغير نمط الاستهلاك: من خلال ظهور أشكال جديدة للاستهلاك، تختلف عن أشكال الاستهلاك السائدة في المجتمعات التقليدية.

ثالثا: التحليل السوسيولوجي لظاهرة التحديث في المجتمع الجزائري:

عرف المجتمع الجزائري بعد الاستقلال عمليات تحديث واسعة ومكثفة، وتجدر الإشارة إلى عاملين كانت لهما تأثيرات بالغة وعلاقة مباشرة بالتغييرات التي مست البنية الاجتماعية بفعل التحديث وهما:

- الدور الحاسم والرائد الذي مثلته الدولة، باعتبارها المحرك والموجه لسياسة التنمية والتحديث.
- الاتصال الثقافي والتفاعل الاجتماعي، اللذان ساهما بشكل كبير في إنتشار مفاهيم ومظاهر التحديث في الأوساط الاجتماعية.

1. **دور الدولة في عملية التحديث:**

لا مناص لفهم ديناميكية التغيرات الاجتماعية والثقافية في الجزائر ەمن دراسة وتحليل وتفهم الدور المحوري للدولة في المجتمع. حيث يقوم النظام السياسي الحاكم، بفرض إجراءات فوقية على المجتمع نابعة من منظوره الخاص في التحديث والتنمية.

وبالرجوع إلى العهد الاستعماري، نجد أن النظام الاستعماري عمل على تفكيك البنى الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري. فقد شهدت فترة الثورة التحريرية (1954-1962) ، تحولات كبيرة نتجت عنها عمليات تفكيك واسعة للبنى الاجتماعية، وقد أشار لها بياربورديو Pierre Bourdieu وعبد الملك صياد في كتابهما Le Déracinement، أي اقتلاع السكان الريفيين من أراضيهم و تحويلهم إلى محتشدات قصد قطع التموين عن الثورة وإحكام السيطرة والرقابة على الأهالي وانتهاج سياسة تهدف إلى تكريس التخلف بمختلف أبعاده.

فقد كان التثقيف الاستعماري تمويها ثقافيا، أنتج محوا ثقافيا، ذلك أن النزعة التحضيرية والتمدينية المزعومة لفرنسا الجمهورية قطعت الثقافة الجزائرية عن كل نسغ حيوي، وأبقتها خارج حركة التاريخ. فالاستعمار الفرنسي لم يسرق الأرض ويستلب الرجال فقط، بل انتهك العقول والوعي، ولم يعمل على رقي الحضارة بقدر ماعمل على تأخيرها(10).

وبعد الاستقلال إنتهج النظام السياسي في الجزائر إستراتيجية تنموية، كان الهدف من ورائها هدم البنى الاجتماعية والاقتصادية القديمة وإقامة بنى حديثة اعتبرها القائمون على هذه الإستراتيجية أكثر رشادة عقلانية(11).

فالسياسات التنموية المنتهجة من طرف السلطة كانت تسعى لتحقيق النجاعة الاقتصادية والإقلاع الاقتصادي، إلا أنها لم تكن اقتصادية خالصة بل تحمل في طياتها قيم ثقافية تتعلق أساسا بالترشيد الاقتصادي الغربي بمفهومه الواسع.

وتظهر استجابة النظام السياسي الجزائري لمشروع الدولة التحديثي خصوصا في العمليات التالية:

- تحديث المجتمع بالاعتماد على تدويل التعليم والتكوين وتعميمه ودقرطته وإضفاء الطابع العلمي والثقافي على مضامينه ووسائله، بإدخال مواد علمية وثقافية كمواد مسيطرة على مسار التمدرس. وقد استطاعت السلطة السياسية توصيل المعارف والرؤى الجديدة إلى المناطق البعيدة والمعزولة، وأصبحت المدرسة والتعليم في العرف المواطنين والنخبة وسيلة ممتازة للرقي الاجتماعي والمهني والمادي، وأداة مهمة للصعود والحراك الاجتماعي(12).
- التركيز على الصناعات الثقيلة (التي تقوم على التكنولوجيا المتقدمة جدا والشديدة التعقيد)، بهدف الانطلاق منها إلى تكوين قاعدة صناعية محلية متكاملة ومستقلة، إيمانا بأنه إذا ما أقيمت تلك الصناعات تصبح عملية التصنيع واللحاق بالبلدان الصناعية عملية سهلة وسريعة(13).
- نقل التكنولوجيا باعتماد مختلف أنواع عقود نقل التكنولوجيا مثل عقود تسليم المفتاح والمساعدة التقنية، أملا في إرساء القاعدة المادية للتقدم والتطور الاجتماعي. وقد دفعت الجزائر في مقابل المساعدة التقنية، كأحد وأهم طرق نقل التكنولوجيا من سنة 1973-1978 فقط مبلغ قدره 28.45 مليار دينار جزائري. كما خصصت الدولة

50% من إجمالي الاستثمارات في الفترة مابين 1970 و1973 لإستراد التكنولوجيا، ضاربة بذلك رقما قياسيا مقارنة بالدول النامية الأخرى(14).

- إنضمام الجزائر لمختلف المواثيق والعهود الدولية والإقليمية وما يترتب عنها من التزامات تقبلتها الجزائر، والتي تتعلق أساسا بالحريات العامة وحقوق الإنسان، حقوق المرأة ومشاركتها في الحياة الاجتماعية...الخ

من خلال ما تقدم يتضح لنا جليا أن النظام السياسي في الجزائر، لعب دورا محوريا في إرساء أسس الحداثة في المجتمع الجزائري. حيث المتصفح لقاموس الأدبيات السياسية في الجزائر، يجده حافلا بمصطلحات العصرنة والإصلاح، والتي تصب جميعها في التوجه نحو التحديث.

2. **التحديث عن طريق التثاقف:**

يشير مصطلح التثاقف Acculturation إلى التغير الثقافي الذي يكتسب الفرد أو الجماعة عن طريقه خصائص ثقافية أخرى، من خلال التفاعل والاتصال المباشر، أي اكتساب الثقافة بالمشاركة والاتصال. أو هو عملية التغير الثقافي الذي ينجم عن الاتصال المستمر بين جماعتين متمايزتين ثقافيا (15).

وقد لعب التثاقف دورا بارزا في نقل مفاهيم ومضامين التحديث إلى المجتمع الجزائري، إذ عمل على نقل السمات والأنماط الثقافية الغربية إلى المناطق المختلفة من الوطن، وقد ساعدت على ذلك عدة عوامل أهمها:

– **العامل الجغرافي:** ساهم الموقع الجغرافي للجزائر في سهولة الاتصال الثقافي مع العالم الغربي بحكم قربها من أوروبا مهد الحداثة، الأمر الذي حفز على مزيد من التقارب في المحتوى الثقافي والاجتماعي على غرار دول المغرب العربي الأخرى.

– **عامل الهجرة:** إن وجود عدد كبير من المهاجرين الجزائريين في أوروبا وفي فرنسا خاصة أدى إلى تهيئة الظروف الملائمة للاتصال الثقافي، فتردد هؤلاء المهاجرين المستمر على بلدهم – بحكم قرب المسافة – في إطار الزيارات العائلية والعمل التجاري وكذا التزاوج المختلط كان له الأثر البالغ في تغلغل القيم والأفكار وأنماط السلوك الأوروبية إلى المجتمع الجزائري.

– **السياحة:** لقد ساهم الاستقرار الأمني الذي عاشته الجزائر خاصة في السبعينات والثمانينات في انتعاش القطاع السياحي. حيث كانت الجزائر قبلة لعدد كبير من السياح الأوروبيين، مما جعل البلد منفتحا على الثقافات الأخرى.

– **المتعاونون الأجانب:** إن استعانة الجزائر بعدد كبير من المتعاونين الأجانب خاصة في مجال التعليم، الصحة، الصناعة، قد ساهم في نقل الأنماط الثقافية لهؤلاء المتعاونين إلى المجتمع الجزائري من خلال التفاعل الاجتماعي والاتصال المباشر.

– **وسائل الإعلام:** إذ ساهمت في تغيير كثير من العادات، الأفكار وأنماط الحياة. وفي هذا الإطار يرى " La Kshmana, Rao " أن في وسائل الإعلام والاتصال عاملا ميسرا للانتقال السهل من الطرق التقليدية إلى الطرق العصرية، وأن الأفكار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تنقلها وسائل الإعلام تزيد مجالات المعرفة عند القرويين، وبهذا يزداد الفهم والإجماع اللازمان لمجتمع أكثر عصرنة (16).

رابعا : أهم ملامح التحديث في المجتمع الجزائري:

إن المتتبع لظاهرة التحديث في المجتمع الجزائري، يقف عند العديد من الشواهد التي تعكس الأثر العميق للحداثة في هذا المجتمع، حيث يرى غشراتي سليمان أن "بعد مرور بعض العقود فقط من عمر الاستقلال، أوشكت الظواهر المدنية المستجدة والمتكرسة بصورة آلية أن تأتي على بنية التقاليد التي تأصلت بها الشخصية الجزائرية العتيدة" (17).

فبالإضافة إلى ظاهرة التصنيع والاستخدام الواسع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، تتجلى لنا كذلك مظاهر التحديث في المجتمع الجزائري في:

1– تعميم وانتشار التعليم: عرفت نسبة التمدرس في الجزائر ارتفاعا محسوسا وتطورا ملحوظا، حيث انتقلت نسبة تمدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 14 سنة من 47,20 % سنة 1966 إلى 83,05 % سنة 1998، مع تراجع ملحوظ لنسب الأمية، حيث انتقلت نسبة الأمية في الجزائر من 85 % سنة 1962 الى 21 % سنة 2005 (18).

2– التحضر: إنتقلت نسبة الحضر من 30% سنة 1966 إلى 39.45 %، 49,67% ثم 59% لسنوات 1977، 1998،1987 على التوالي(19). حيث تحولت المدينة إلى مركز جذب سكاني نتيجة تمركز المؤسسات الصناعية والإدارية وما توفره من فرص عمل الأمر الذي غذى رغبة الفرد الريفي في الهجرة نحو مجتمع أكثر انفتاحا واقل قيودا حيث

يمكن الاستمتاع بالكثير من المستجدات الحضرية. ولا تؤدي هـذه الهجـرة إلـي خلـل ديمغرافي فحسب، بل أيضا إلي خلل قيمي.

3- حلول مؤسسات حديثة مكان المؤسسات التقليدية، حيث حلت العدالة والهيئات المنتخبة مكان "الجماعة" أو الأعيان.

4- ظهور مؤسسات جديدة متباينة في طبيعتها وأدوارها تقوم بوظائف أساسية في المجتمع: الحضانة، دار العجزة، مؤسسات الطفولة المسعفة...

5- تنامي عملية اكتساب المجتمع الجزائري لخصائص البيروقراطية الحديثة، وتنظيم الحياة الاجتماعية بمنظومة قانونية عصرية.

6- ظهور أشكال جديدة للعمران وتغير طرق البناء وتصميماته. وانتشار وسائل النقل الحديثة (كالتراموي، ميترو، الطائرة)

كذلك من مظاهر الحياة الحديثة في المجتمع الجزائري، نجد أن في الفترة ما بين 1966 و1987 المعدل الوطني لربط المنازل بشبكة المياه الصالحة للشرب إنتقل من 34% إلى 60%، وارتفع المعدل الوطني للربط بالشبكة الكهربائية من 30,6% إلى أكثر من 72%. أما نسبة الجزائريين الذين يملكون على الأقل سيارة سياحية انتقل من 6,7% إلى أكثر من 20 % في نفس الفترة(20).

وتختلف نظرة الفئات الاجتماعية للتحديث مثلما تختلف صلتها بالتقاليد، وذلك على النحو التالي(21).

1. الفئات الأكثر فقرا في المجتمع تمثل أكثر الفئات تمسكا بالتقاليد، ويعود ذلك إلى ضعف الموارد الاقتصادية والثقافية لمواجهة التغير.
2. الفئات الريفية كذلك وبحكم نمط تنظيمها، فهي أكثر تقليدية.
3. في الجهة المقابلة الفئات الميسورة الحال من المجتمع، تمثل أكثر الفئات تفتحا على الحداثة بسبب قوة تراكم الموارد الاقتصادية والثقافية.
4. في نفس الوقت الفئات الحضرية التي تمدنت منذ عدة أجيال وبفعل التراكم، نجدها أكثر قربا من الحداثة.

بين هذين الطرفين - أكثر تقليدية والأكثر حداثة- تتموقع شريحة اجتماعية وسطية غير ثابتة بين الطبقات السالفة الذكر بدون ارتباط اجتماعي معين، هذه الشريحة حديثة الخروج من الريف، تحاول بقوة التموقع في الوسط الحضري واكتساب صفة الحضر.

والجدير بالذكر أن المجتمع الجزائري مثله مثل باقي الدول النامية والدول العربية الأخرى، وإن نجح في التقدم خطوات نحو الحداثة، إلا أن مشروعه الحداثي قد فشل في الولوج إلى حقل العقلانية rationalité كأحد شروط التحديث، بالإضافة إلى بقاء العديد من مفاهيم الحداثة على مستوى الخطاب الإيديولوجي ولم تتحول إلى واقع ملموس كالمساواة بين الأفراد واعتماد مبادئ الكفاءة والفعالية في التوظيف، التداول على الحكم والفصل بين السلطات(22).

خامسا : انعكاسات التحديث على نسق القيم في المجتمع الجزائري:

لقد أدت عمليات التحديث واسعة النطاق التي شهدها المجتمع الجزائري عبر مختلف الفترات التي مر بها، الى إحداث تغير قيمي كان له آثار جوهرية على نسق القيم المركزي المحدد لهوية المجتمع. حيث انهارت وتهاوت قيم لتحل محلها قيم جديدة.

ففي مجال القيم الأسرية نجد أن العوامل الاقتصادية والثقـــافية والسياسية لعبت دورا واضحا في تغير النسق والبناء العائلي في الجزائر بعد الاستقلال، فالعائلة الجزائرية هي في حالة تحول مستمر من عائلة ممتدة إلى عائلة نووية، ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة أهمها أزمة السكن(23). كما أخذت السلطة الأبوية تتدهور مما أدى إلى تغيير المفاهيم السائدة عن الأسرة وخصائصها ووظائفها، ومراكز السلطة والعلاقات السائدة فيها، وأصبح للأم والأبناء دور كبير فيها(24). كما تعززت مكانة المرأة داخل الأسرة والمجتمع، بفضل تطور وضعها التعليمي وخروجها للعمل، إضافة إلى تطور المنظومة القانونية للمرأة.

كما نلاحظ في عصرنا الحالي إن القيم الذاتية المرتبطة بالمصالح الشخصية قد طغت على حساب القيم الجماعية المرتبطة بمصالح المجتمع العليا، فالانتهازية والوصولية والنفاق هو المثل الأعلى الذي تقدمه وسائل الإعلام للشباب(25). من جهة أخرى، لم يبق

الجزائري أكثر حرصا وتمسكا بعاداته وتقاليده، مثل ذي قبل بل أكثر من ذلك أصبح العديد من الأفراد أكثر حرصا على إتباع الموضة، مما أدى إلى اختفاء العديد من الأنماط الثقافية المميزة للمجتمع الجزائري .

وفيما يتعلق بالقيم الاقتصادية، فقد ازداد التفاوت الاجتماعي حدة خاصة في بداية التسعينات ويظهر ذلك جليا من خلال بعض المؤشرات الخارجية للثراء والفقر القابلة للملاحظة المباشرة (مباني فخمة مقابل إنتشار الأحياء الفقيرة، سيارات فخمة في مقابل حافلات النقل العمومي المكتظة بركابها،ارتفاع في عدد الشركات الخاصة ...)(26). حدث هذا التفاوت في ظل غياب معايير تثمن الإمتياز والأداء والفعالية التي من شأنها لو توفرت لمنحته مشروعية(27). كما برز توجه مفرط نحو الاستهلاك وتدهورت قيم العمل والأداء والكفاءة، وتم استبدالها بقيمة أخرى سلبية وضارة بعملية التنمية وهي قيمة الحصول على المال بأسرع وأسهل وسيلة ممكنة بغض النظر عن نوعية العمل أو قيمته الاجتماعية أو حتى مشروعيته. فالعمل المنتج ليس هو الطريق لتحقيق التطلعات بل المظاهر البراقة هي القدوة التي تقدمها وسائل الإعلام (28).

من جهة أخرى، نجد أن القيم المتعلقة بارتباط الفلاح وتعلقه بأرضه، قد تدهورت حيث تغيرت العلاقة التي تربط الفلاح بالأرض وتغيرت معها نظرته للعمل الفلاحي، مما أدى إلى ترك الأراضي الزراعية والفرار إلى المدن(29) . وهو ما تعكسه عمليات النزوح المتتالية لآلاف السكان من القرى والمداشر إلى المدن الكبرى بعد الإستقلال.

خاتمـــــة:

من خلال ما تقدم يمكن التوصل إلى حقيقة هامة، وهي أن التحولات والتغيرات الكبيرة المصاحبة لعملية التحديث التي شهدها المجتمع الجزائري، كانت عنيفة وتمت في ظرف زمني قياسي. غير أن هذه العملية مست بشكل واسع الجوانب المادية للثقافة (تكنولوجيا، مصانع، آلات، منتجات مادية....) و مست بشكل جد محدود، الأفكار والقيم والمعايير والذهنيات، التي تشكل الجانب اللامادي للثقافة (خاصة المتعلقة بالعقلانية وتثمين الإمتياز والأداء والفعالية والإبداع..). فالتغيرات في الثقافة المادية تسير بمعدلات سريعة مقارنة بالتغيرات في الثقافة اللامادية الكيفية. مما يترتب عليه تخلف ثقافي من منظور نظرية وليام اوجبرن W.Ogburn للتخلف الثقافي. الأمر الذي يتطلب تدارك

ذلك من خلال الاهتمام بالعنصر البشري والاستثمار فيه، وكذا الانفتاح الواعي على كل ما هو إيجابي في الثقافات والحضارات الإنسانية الحديثة، والبحث في ثناياها على مكامن التطور، والارتقاء نحو الأفضل.

المراجـــــع:

1. سلوى السيد عبد القادر ومحمد عباس إبراهيم، الأنتربولوجيا والقيم، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 2010، ص، 245.
2. فتحي التريكي، الحداثة وما بعد الحداثة، دمشق، دار الفكر، 2003، ص: 214.
3. عنصرالعياشي، سوسيولوجيا الازمة الراهنة في الجزائر، في كتاب الازمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص ص235-236.
4. سمير أيوب، تأثير الايديلوجيا في علم الاجتماع، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1983، ص ص 331-332.
5. نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية في علم الاجتماع السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 ، ص 28 .
6. أحمد زايد واعتماد علام: التغير الاجتماعي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2006، ص 101.
7. نفس مرجع ، ص 102.
8. س.ه.دود: التنمية السياسية، ترجمة عبد الهادي الجوهري، مكتبة النهضة، القاهرة، د ت ص، 18.
9. فاروق أحمد مصطفى ومحمد عباس إبراهيم، المناهج الأنتروبولوجية وتطبيقاتها الميدانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 319.
10. Ahmed Taleb Ibrahimi : De la décolonisation à la révolution culturelle.1962-1972, société nationale d'édition et de diffusion, Alger, 1973, pp11-12.
11. Pierre Colin: Sous développement, identité et réalité, édition Gallimard, Paris, 1998, p 228.

12. عمار بلحسن المشروعية والتوترات الثقافية حول الدولة والثقافة في الجزائر في كتاب الازمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 472.
13. رشاد غنيم: التكنولوجيا والتغير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص207.
14. نفس المرجع، ص208.
15. نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية لطلاب قسم علم الاجتماع، ،دار المعرفة الجامعية 1985، ص15 .
16. بوحينة قوي:وسائل الإعلام والاتصال وحتمية التغير السوسيوثقافي، في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية الصادرة عن جامعة باتنة، العدد14، جوان 2006، ص221.
17. غشراتي سليمان: الشخصية الجزائرية، الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص213.
18. الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، دراسة حول الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الجزائرية سنة 2005، ص20.
19. الديوان الوطني للإحصاء، التقرير النهائي للتعداد العام للسكان والسكن لسنة 1998.
20. Mohamed Boukhobza: Octobre 88, évolution ou rupture, ENAG, Alger 2009, P151.
21. Mostafa Boutefnouchet: la société algérienne en transition, OPU, Alger 2004, p33.
22. عنصر العياشي: سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد، الجزائر، دار الأمين، القاهرة، 1999، ص 18.
23. محسن عقون، تغير بناء العائلة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة قسنطينة، عدد17 جوان 2002، ص ص،128-131.
24. السعيد عواشرية، الأسرة الجزائرية إلى أين، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية لجامعة باتنة، العدد12، جوان 2005، ص127.

25. سمير نعيم أحمد، اثر التغيرات البنائية في المجتمع خلال حقبة السبعينات على انساق القيم الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية، يصدرها مجلس النشر العلمي لجامعة الكويت، العدد الأول، مارس1983، ص113.

26. عنصرالعياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، دار الأمين، القاهرة، 1999، ص16.

27. نفس المرجع، ص 45.

28. سمير نعيم أحمد، اثر التغيرات البنائية في المجتمع خلال حقبة السبعينات على انساق القيم الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية، يصدرها مجلس النشر العلمي لجامعة الكويت، العدد الأول، مارس1983،ص 117-118.

29. Pierre Bourdieu et A/Sayad: Le déracinement, La crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie, les éditions de Minuit, Paris, 1964, P.P 161-164.